Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ثم يأخذ فى تفصيل أمر المزية ، وبيان الجهات التى منها تعرض ، فيتحدث عن وجوه النظم فى التقديم والتأخير ، والذكر والحذف ، والتعريف والتنكير ، والوصل والفصل ، والقصر ، ويفيض فى ذكر ضروب من تأكيد الخبر ، ويعرض للتشبيه والتمثيل والكناية والاستعارة والمجاز . مقررا أن المزية فيها ليست فى أنفس المعانى التى يقصد المتكلم إليها بخبر. ولكنها فى طريق اثباته لها ، وتقريره اياها[1] ، واذا عرض للاستعارة فى بيت ابن المعتز المشهور :

سالت عليه شعاب الحى حين دعا أنصاره بوجـــوه كالدنـــانير

ويؤكد عبد القاهر أن الاستعارة هنا على لطفها وغرابتها انما تم لها الحسن بما توخى فى وضع الكلام من التقديم والتأخير ، وتجدها قد صلحت ولطفت بمعاونة ذلك ومؤازرته لها[2] ، وكذلك يفصل الكلام على مدخل النظم فى بلاغة الاستعارة فى قوله تعالى : ﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ ، وقوله ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ ، ويتحدث عن التشبيه[3] فى مثل : زيد كالأسد ، وكأن زيدا الأسد ، وأن فى المثال الثانى زيادة فى معنى التشبيه ليست فى الأول وهذه الزيادة لم تكن إلا بما توخى فى نظم اللفظ وترتيبه حيث قدم الكاف إلى صدر الكلام وركبت مع « ان » .. كما يتحدث عن ضروب من المجازالعقلى أو المجاز فى الإسناد[4] ، وعن ضروب الكناية فى التشبيه[5] ومدخل النظم فى بلاغتها .

وعبد القاهر يقرر أن الاستعارة والكناية والتمثيل وسائر ضروب المجاز من مقتضيات النظم ، وعنها يتحدث وبها يكون ، لأنه لايتصور ان يدخل شىء منها فى الكلم وهى أفراد[6] فاذا قلنا فى لفظ « اشتعل » من قوله تعالى : ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ ، انها فى أعلى المرتبة من الفصاحة . لم توجب تلك الفصاحة لها

---

(١) راجع ٤٤ - ٤٧ الدلائل .
(٢) ٦٨ المرجع .
(٣) ١٦٩ المرجع .
(٤) ١٩١ المرجع .
(٥) ١٦٩ المرجع .
(٦) ٢٥٣ المرجع .